

Determinants of Key Audit Matters Disclosure in Audit Reports: An Empirical Study on Listed Banks in the Saudi Stock Market

Sultan Abdullah Alabdullatif^{1*}

¹ Assistant Professor, Department of Accounting, College of Business and Economics, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

* Corresponding Author: Sultan Alabdullatif (saabdullatif@uqu.edu.sa)

محددات الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية

سلطان بن عبدالله العبد اللطيف^{1*}

¹ أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة أم القرى -

المملكة العربية السعودية.

* الباحث المراسل: سلطان العبد اللطيف (saabdullatif@uqu.edu.sa)



This file is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted

قبول البحث

2026/2/18

Revised

مراجعة البحث

2026/2/9

Received

استلام البحث

2026/1/27

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.3.1>

Abstract:

Objectives: This study aims to analyze the factors influencing the disclosure of key matters in the audit reports of Saudi banks listed on the stock exchange, focusing on the size of audit firms and economic conditions with including the impact of the COVID-19 pandemic.

Methods: The study employed a quantitative methodology with utilizing a sample of ten Saudi banks during the period 2015–2024. This methodology combined the use of a dynamic panel model to measure the composite impact of bank-related variables and economic variables on the level of disclosure. Additionally, a composite index for key matters disclosure was designed, incorporating text length, risk weight, and the number of key matters.

Results: The results showed that affiliation with the Big Four firms positively impacts the quality of disclosure, while economic growth leads to an increased level of disclosure of material risks. Furthermore, the results indicated that the COVID-19 pandemic resulted in a significant increase in disclosure, while the impact of inflation on the level of key matters disclosure was limited.

Conclusions: The study also recommends enhancing the level of disclosure of KAMs by integrating quantitative tools that highlight financial risks, while taking into account aggregate effects on disclosure, especially in situations of uncertainty arising from global crises.

Keywords: Key Audit Matters; Audit Reports; Auditor Characteristics; Saudi Banks.

الملخص:

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة للبنوك السعودية المدرجة في السوق المالية مع التركيز على حجم مكاتب المراجعة والظروف الاقتصادية بما في ذلك تأثير جائحة كورونا.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهجية كمية شملت عينة مكونة من عشرة بنوك سعودية خلال الفترة 2015–2024 تجمع بين استخدام نموذج بانل ديناميكي لقياس التأثير المركب لكل المتغيرات المتعلقة بالبنوك من جهة والمتغيرات الاقتصادية على مستوى الإفصاح من جهة أخرى. بالإضافة إلى تصميم مؤشر مركب للإفصاح عن الأمور الرئيسية يجمع بين طول النص ووزن الخطورة وعدد الأمور الرئيسية.

النتائج: أظهرت النتائج أن الانتماء لمكاتب الأربعة الكبار تؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح بينما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة مستوى الكشف عن المخاطر الجوهرية. كما بينت النتائج أن جائحة كورونا أدت إلى ارتفاع ملحوظ في الإفصاح بينما كان تأثير التضخم محدود مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تعزيز مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية من خلال دمج أدوات كمية من شأنها إبراز المخاطر المالية والائتمانية، مع مراعاة التأثيرات الكلية في مستوى الإفصاح خاصة في حالة عدم اليقين الناجمة عن الازمات العالمية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن الأمور الرئيسية؛ تقارير المراجعة؛ خصائص المراجع؛ البنوك السعودية.

الاستشهاد

Citation

العبد اللطيف، سلطان. (2026). محددات الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*, 16 (3), 258-271.

Alabdullatif, S. A. (2026). Determinants of Key Audit Matters Disclosure in Audit Reports: An Empirical Study on Listed Banks in the Saudi Stock Market. *Global Journal of Economics and Business*, 16(3), 258-271. <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.3.1> [In Arabic]

المقدمة:

شهدت مهنة المراجعة خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة للتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وازدياد تعقيد العمليات المالية والمحاسبية، الأمر الذي دفع الهيئات المهنية والرقابية حول العالم إلى تعزيز متطلبات الشفافية والإفصاح في تقارير المراجعة. وفي هذا السياق برز مفهوم مصطلح الأمور الرئيسية في المراجعة (Key Audit Matters) كأحد أهم الإصلاحات التي أدخلها مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 701 بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية والأطراف ذوي الصلة من فهم المسائل الأكثر أهمية وتعقيداً التي واجهها المراجع خلال تنفيذ مهمته. وقد مثلت عملية الإفصاح من خلال منهجية الأمور الرئيسية في المراجعة خطوة مهمة نحو تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في عملية الإبلاغ المالي والمحاسبية لما له من أهمية في تقليص فجوة التوقعات بين المراجعين ومستخدمي المعلومات المالية. ومع ذلك فإن فعالية الإفصاح عن هذه الأمور ترتبط بعدة عوامل من أبرزها خصائص المراجع التي تشمل خبرته، وحجم مكتب المراجعة، استقلالية المراجع، وتخصيصه في القطاع. إذ تؤثر هذه الخصائص بشكل مباشر في كيفية تحديد وعرض وتوصيل الأمور التي يراها المراجع جوهرية في عملية الفحص. ومن جهة أخرى، فقد شكلت جائحة كورونا (COVID-19) واحدة من أكبر الأزمات الصحية والاقتصادية في العصر الحديث حيث اكتسب موضوع الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة أهمية مضاعفة ناجمة عما واجهت الشركات وخاصة المؤسسات المالية كالبانوك مستويات غير مسبوقة من عدم اليقين سواء فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية، وتقييم الموجودات المالية، وتوقعات الخسائر، واستمرارية النشاط المتعلق بها بالمؤسسات المقترضة منها. وقد فرضت هذه الظروف الاستثنائية على المراجعين تحديات كبيرة تتعلق بتقدير المخاطر، وجمع الأدلة، وفعالية الإجراءات البديلة ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة وعدد الأمور الرئيسية الواردة في تقارير المراجعة خلال فترة الجائحة. وفي المملكة العربية السعودية يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك بحكم دوره المركزي في تمويل الاقتصاد وإدارة السيولة والاستثمار. كما يتميز الإطار التنظيمي السعودي بقوة الرقابة وشموليتها سواء من قبل البنك المركزي السعودي أو هيئة السوق المالية الأمر الذي يجعل البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية نموذجاً مناسباً لدراسة محدّدات الإفصاح عن الأمور الرئيسية في ظل كل من المتغيرات الكلية والمتغيرات الخاصة بالمراجع. ومن هنا وعلى هذا فإن هذه الدراسة تحاول تحليل محدّدات مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة للبنوك السعودية المدرجة من خلال محاولة استكشاف ما إذا كانت المتغيرات الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم من جهة وخصائص المراجعين من جهة أخرى تلعب دوراً جوهرياً في تحديد طبيعة الإفصاح عن الأمور الرئيسية، لاسيما فيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا. فضلاً على أن هذه الدراسة تمثل إضافة للأدبيات المحاسبية لكونها تجمع بين ثلاثة محاور مترابطة بالسياق العربي عمومًا والسعودي خصوصاً. كما تجسد قيمة الدراسة في مساهمتها في توفير أدلة عملية تساعد الجهات التنظيمية على تقييم فعالية معايير التقرير الجديدة، وتمكين المستثمرين من فهم أفضل للعوامل المؤثرة في جودة المراجعة على مستوى الوضع الاقتصادي الكلي، وتوجيه مكاتب المراجعة إلى تحسين ممارسات الإفصاح من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز الثقة في القوائم المالية وفي رفع كفاءة السوق المالية السعودية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في فهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، خصوصاً في ظل الصدمات الاقتصادية غير المسبوقة مثل جائحة كورونا وما ينجر عنها من تأثير على النمو الاقتصادي وبكيفية تفاعل خصائص المراجع، مثل حجم مكتب المراجعة، وأخيراً تأثير حجم البنك على مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية حيث يمكن التعبير عن الإشكاليات الفرعية للدراسة كما يلي:

- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية إلى قيمة الأصول ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؟

ومن ناحية المنهجية ونموذج الرياضي المتبنى في الدراسة فقد تم تحديد إشكالية منهجية تتمثل في إيجاد أنسب طريقة رياضية يمكن من خلالها بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية بشكل أكثر واقعية بحيث يضمن ثبات أكثر واستقراره عبر الزمن واستبعاد التقلبات التي تنتج قيم شاذة لضمان مقارنة سليمة ونتائج أقر للواقع الاقتصادي.

الإطار النظري للدراسة:

يعد الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة (KAMs) أحد أبرز المؤشرات التي شهادتها مهنة المراجعة في العقد الأخير حيث يهدف إلى تلخيص أهم الوقائع الهامة بصفة مباشرة تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليص فجوة التوقعات بين المراجع ويحتاجه مستخدمي القوائم المالية (IAASB, 2015; Hegazy & Kamareldawla, 2021) من معلومات جوهرية ومباشرة. ومن جهة أخرى فقد تعتبر عملية الإفصاح عن الأمور الرئيسية من وجهة نظر المراجعين أنها عملية أكثر تعقيداً أثناء ممارسة مهام التدقيق لما لها من حساسية على قدرة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم المخاطر المحاسبية والمالية المرتبطة بالشركة التي تتضمنها الأمور الرئيسية المفصّل عنها (Christensen, Glover & Wolfe, 2014; Moroney, Phang & Xiao, 2021). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة يعزز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجع، ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً، خاصة بالنسبة للمستثمرين غير المتخصصين الذين يعتمدون على التفسير النوعي لتقارير المراجعة (Köhler, Ratzinger, 2020; Sakel & Theis, 2020; Sirois, Bédard & Bera, 2018). ومن هذا المنطلق، يعد تحليل العوامل المؤثرة في الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة ذا أهمية كبيرة لفهم كيفية تعزيز جودة التقارير المالية.

ومن جهة خصائص المراجع تشير الأدبيات إلى أن خصائص المراجع تلعب دوراً محورياً في جودة الإفصاح، بما في ذلك حجم مكتب المراجعة، التخصص القطاعي، خبرة المراجع ومدة ارتباطه بالعميل، فضلاً عن سماته الشخصية مثل الكفاءة والتحفيز والاستقلالية (De Angelo, 1981; Francis, 1999; Maydew & Sparks, 1999; Alsmairat et al., 2019; Asmara, 2016; Gul, Wu & Yang, 2013). فقد أظهرت الدراسات لونيكس وباوهين وآخرون أن المراجعين العاملين في مكاتب كبيرة (Big4) لديهم قدرة أعلى على اكتشاف المخاطر المعقدة وتقديم تقارير أكثر ثقة، مقارنة بالمكاتب الصغيرة (Lennox, 2003; Bauwhede, Willekens & Gaeremynck, 1999). كما يمكن أن يؤثر التخصص القطاعي للمراجع على دقة الكشف عن الأمور الجوهرية إذ يعتبر المراجع المتخصص هو أكثر معرفة بالممارسات المحاسبية في مجال تخصصه مما يعزز جودة الإفصاح (Balsam, Krishnan & Yang, 2003; Lowensohn, 2007). كما أظهرت بعض الدراسات أن الخصائص الشخصية مثل جنس المراجع قد يكون لها تأثير محدود لكنه ملحوظ على جودة المراجعة بحيث تختلف أساليب اتخاذ القرار ومدرجة الموضوعية بين الذكور والإناث في بعض الحالات بما يؤثر على الإفصاح عن المخاطر الجوهرية (Abdelfattah, 2018; Elmahgoub & Elamer, 2021; Breesch & Branson, 2009; Yang, Liu & Mai, 2018). خاصة في ظل جائحة كورونا التي مثلت صدمة كبيرة للأنشطة الاقتصادية والسوق المالي وأجرات المراجعة على حد سواء (Akrimi, 2021; Albatar et al., 2021; Diab, 2021). فقد أظهرت بعض الدراسات أن جائحة كورونا أدت إلى تحديات كبيرة للمراجعين بما في ذلك صعوبة الحصول على أدلة تدقيق مقنعة في ظل مخاطر عالية لتقدير الاستمرارية في النشاط و ظهور الحاجة لتقديرات بديلة في حالة عدم اليقين الناجمة عن الجائحة، (Financial Reporting Council, 2020; Crucean & Hategan, 2021; Hay, Shires & Van Dyk, 2021). وقد انعكس ذلك على طبيعة وعدد الإفصاحات عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة المدرجة في التقارير، إذ يميل المراجع إلى الإفصاح عن مسائل تتعلق بالسيولة ومخصصات الديون المدومة وتقييم الأصول في ظل ظروف عدم اليقين (Cordos & Fülöp, 2015; Nguyen & Kend, 2021). ومن خلال دمج نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) مع ممارسات المراجعة المعاصرة، فقد ينظر إلى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة كأداة لإشباع احتياجات للمعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين والبنوك المركزية وأصحاب المصلحة الآخرين (Kivits & Sawang, 2021). وبالنظر إلى الخصائص الديناميكية للمراجعين كمدة الارتباط لعقد العمل والدوران ودرجة الكفاءة والتخصص لتفسير الاختلافات في الإفصاح بين البنوك، (Alsmairat et al., 2019; Li, Wang & Yang, 2012; Chen, 2016). علاوة على ذلك فإن قياس العلاقة بين خصائص المراجع ومستوى جودة الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة تتم عادة وفق مؤشرات مركبة للإفصاح كعدد الإفصاحات عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة وطول النص لكل امر رئيسي مدرج في تقرير المراجعة إلا أنه يطرح مجموعة من الإشكاليات فيما يخص النمذجة كتنقيص التقارير واختلاف منهجيات ونماذج تحرير التقارير من مكتب مراجعة إلى آخر (Hegazy, 2020; Wuttichindanon & Issarawornrawanich, 2020; Pinto & Morais, 2019; Kamareldawla, 2021). ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة لا يعتمد بصورة حصرية على طبيعة المخاطر المالية بل يتعداه إلى التأثير بخصائص المراجع والظروف الاقتصادية الاستثنائية التي يبقى تأثيراتها سارية مدة من الزمن حتى بعد انقضاء الصدمة. ومن خلال الجمع بين الدراسات السابقة حول خصائص المراجعين (Abdelfattah et al., 2018; Ali & Aulia, 2015; Lennox & Wu, 2018; al., 2021) والأبحاث المتعلقة بتأثير الأزمات على جودة المراجعة (PWC, 2021; Diab, 2021; Albatar et al., 2020)، يوفر هذا التأصيل النظري قاعدة متينة لمحاولة تفسير سلوك الإفصاح في القطاع البنكي السعودي، ومحاولة تقديم نموذج تحليلي يمكن استخدامه لاحقاً في القياس الكمي للأثر المركب لهذه العوامل على الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة.

الدراسات السابقة وعلاقتها بفرضيات الدراسة:

أولاً: حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية

تشير بعض المراجع إلى أن خصائص المراجع تلعب دوراً هاماً على تفاوت أهميتها من خاصية إلى أخرى في تحديد مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية. فحجم مكتب المراجعة، والتخصص القطاعي، وخبرة المراجع، وكذا مدة ارتباطه بالعميل، ومستوى استقلاليته تؤثر بشكل مباشر في قدرة المراجع على تحديد المخاطر الجوهرية وكشفها في تقرير المراجعة (De Angelo, 1981; Francis, Maydew & Sparks, 1999; Alsmairat et al., 2019; Asmara, 2016; Gul, Wu & Yang, 2013). فقد أظهرت الدراسات (Balsam, Krishnan & Yang, 2003; Lowensohn et al., 2007) أن المراجعين العاملين في مكاتب كبيرة

مثل المكاتب الأربعة الكبار يميلون إلى تقديم تقارير أكثر ثقة وشمولاً، بينما يساهم التخصص القطاعي في تعزيز قدرة المراجع على تقييم المخاطر الدقيقة المرتبطة بالقطاع المصرفي، كما يمكن أن تؤثر خصائص شخصية للمراجع مثل الكفاءة والتحفيز والجنس على جودة الإفصاح، إذ أظهرت الأبحاث أن الفروقات بين المراجعين قد تؤدي إلى اختلافات في شمولية ووضوح الإفصاحات المدرجة (Abdelfattah, Elmahgoub & Elamer, 2021; Breesch & Branson, 2009; Yang, Liu & Mai, 2018). واستناداً إلى ذلك تفرض الدراسة الفرضية الأولى التالية:

- الفرضية الأولى (H1): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الفرضية البديلة (Ha): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.

ثانياً: جائحة كورونا كصدمة اقتصادية ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية

تؤكد الدراسات الحديثة أن الأزمات الاقتصادية والبيئية، مثل جائحة كورونا، تمثل صدمة كبيرة على ممارسات الإفصاح والمراجعة، حيث تواجه المراجعة صعوبات في جمع الأدلة وتقدير المخاطر، ما يدفع المراجعين إلى زيادة مستوى الإفصاح عن الأمور الحرجة (Akrimi, 2021; Albitar et al., 2021; Diab, 2021). كما أشارت التقارير الرسمية من هيئات المراجعة الدولية (IAASB, 2020; Financial Reporting Council, 2020) إلى أن الجائحة أثرت في تحديد الإفصاحات عن الأمور الرئيسية ذات الأولوية خصوصاً المتعلقة بالسيولة؛ وجودة الأصول؛ واستمرارية النشاط. لذلك، تقترح الدراسة الفرضية الثانية على النحو التالي:

- الفرضية الثانية (H2): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الفرضية البديلة (Ha): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.

ثالثاً: النمو الاقتصادي ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية

بينت دراسة العواطي وحسيني (2022) أن المؤسسات المالية تميل إلى الإفصاح بمستوى أعلى عن الأمور الرئيسية عند تحسن بيئة الأعمال، حيث يسمح النمو الاقتصادي بتعزيز قدرة المراجعين على التركيز على المخاطر الجوهرية وتوضيحها للمستثمرين. كما أظهرت دراسة Özcan (2020) أن حجم وتعقيد الشركات مرتبطان إيجابياً بمستوى الإفصاح، إذ تميل الشركات الأكبر والأكثر تعقيداً إلى تقديم معلومات أكثر شمولية حول المخاطر المحاسبية ما يعكس استجابة الإفصاح للظروف الاقتصادية. وفي نفس السياق أشارت دراسة الذنبيات (2024) إلى أن النمو الاقتصادي يزيد من شمولية الإفصاح لدى المؤسسات التي تعمل ضمن بيئات ديناميكية حيث يسمح النمو الاقتصادي بتحسين نظم الرقابة الداخلية في ظل الملاءة المالية وزيادة الارادات الناجم عن الوضع الاقتصادي الجيد. وهذا ما تدعّمه أيضاً دراسة Rosdini (2025) حيث تؤكد أن الشركات التي تواجه بيئات تشغيلية نشطة تسجل مستويات أعلى من الإفصاح عن الأمور الرئيسية رغبة من هذه الشركات في جلب استثمارات أكثر من خلال الإفصاح عن الحالة المالية الجيدة لها، وهذا ما يؤكد أن النمو الاقتصادي عامل مهم في تحديد مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية بما يعكس تفاعل المؤسسات مع بيئة الأعمال المتغيرة في فترات النمو والانكماش الاقتصادي. وعليه تأتي الفرضية الثالثة بالصياغة التالية:

- الفرضية الثالثة (H3): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الفرضية البديلة (Ha): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.

رابعاً: معدل التضخم ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية

أوضحت دراسة عبد الله (2024) أن التغيرات في الأسعار تؤثر على وضوح المعلومات المالية مما يدفع المؤسسات إلى تحسين الإفصاح لتعزيز فهم المستخدمين. كما بينت دراسة اسماعيل (2010) أن التضخم يحفز الشركات على اعتماد سياسات إفصاح أكثر شفافية وفق معايير الإبلاغ المالي لتجنب تحريف المعلومات المالية. وفي نفس السياق أشارت دراسة Khodadi, Vaez, & Alisufi Bircan (2025) إلى أن الإفصاح عن المخاطر المحاسبية يصبح أكثر ضرورة في ظل التضخم حيث يزيد من موثوقية المعلومات المالية ويقلل من عدم اليقين لدى المستثمرين. وبالتالي يمكن صياغة الفرضية كالتالي:

- الفرضية الرابعة (H4): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الفرضية البديلة (Ha): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.

خامسًا: معدل الربحية إلى قيمة الأصول ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية

أظهرت دراسة العواطي وحسيني (2022) أن الشركات ذات الربحية الأعلى تميل إلى تقديم إفصاحات أكثر شمولاً عن الأمور الرئيسية نظرًا لتعقيد عملياتها من جهة وزيادة توقعات المستخدمين للمعلومات المالية المفصلة من جهة أخرى، حيث تؤكد نتائج هذه الدراسة أن الشركات الأكثر ربحية تواجه مخاطر تشغيلية ومحاسبية أكبر تتطلب مستوى أعلى من الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجع، وهذا ما يعزز القيمة المعلوماتية لهذه التقارير للطراف ذوي العلاقة، وبالتالي يمكن صياغة الفرضية الخامسة كمايلي:

- الفرضية الخامسة (H05): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية إلى قيمة الأصول ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الفرضية البديلة (Ha): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية إلى قيمة الأصول ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية

منهجية الدراسة:

النموذج الرياضي للدراسة:

تم بناء هذه الدراسة على نحو تحليلي كمي يهدف في المرحلة الأولى لقياس التأثير المركب لكل من الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة عن الأمور الرئيسية في تقارير وإدراج النموذج الكلي المتمثل في الانحدار المتعدد حسب تقنية بانل يتضمن المتغيرات الأخرى (Rigatos, 2017). وانطلاقاً من طبيعة الظاهرة المدروسة التي تتسم بديناميكية الزمن وتأثيرها على مجموعة من المتغيرات البنوية المستقرة والأخرى الظرفية، وهذا ما يبرر تبني الدراسة لنموذج بانل ديناميكي باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعمم بنسخته النظامية (System-GMM). ومن خلال الجدول أدناه تشير المقارنة بين نماذج البيانات اللوحية إلى أن نموذج العزوم المعممة (System-GMM) يتميز بقدرته على معالجة الطبيعة الديناميكية للمتغير التابع، وهو ما يقلل من تحيز المقدرات الناتج عن وجود متغير تابع متأخر، مقارنة بالنماذج الثابتة والعشوائية التي تعاني من تحيز نيكل في هذه الحالة (Nickell, 1981). كما يوفر نموذج العزوم المعممة مرونة أكبر للتعامل مع النماذج السلوكية ويضم آليات مدمجة للتعامل مع الارتباط الذاتي والارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، بما في ذلك تقييد التأخيرات لتفادي تضخم الأدوات. رغم صغر حجم العينة (N=10 بنوك) مقارنة بالبعد الزمني (T=10) والتي تم توفيرها لإجراء هذه الدراسة، يمكن استخدام نموذج العزوم المعممة بكفاءة عند التحكم في عدد الأدوات وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة، مما يعزز موثوقية النتائج (Arellano & Bond, 1991; Blundell & Bond, 1998).

جدول (1): المقارنة بين نماذج بانل

المعيار المهي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي	نموذج العزوم المعممة
طبيعة النموذج	ساكن	ساكن	ديناميكي
وجود متغير تابع	يؤدي إلى تحيز	يؤدي إلى تحيز	مدمج في منهجية النموذج
الملائمة للنماذج السلوكية	متوسط	متوسط	مرتفع
حجم العينة	مرن	مرن	يفضل $N > T$ إلا أنه ليس شرط لاخي
الارتباط الخطي	يتطلب تصحيحات لاحقة	يتطلب تصحيحات لاحقة	مدمج في التقدير
إجراءات الحد من التحيز	/	/	تقييد التأخيرات في المتغيرات المستقلة

المصدر: من إعداد الباحث.

ويرتكز التصميم على اعتبار مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية متغير مستمر يرمز له بـ KAM_{it} للبنك i في الزمن t ، وهو مؤشر مركب يجمع بين عدد الأمور الرئيسية المفصّل عنها في تقارير المراجعة $KAMS$ ، وطول النص RL ، ووزن الخطورة RW ، مما يسمح برصد شدة الإفصاح بدل مجرد معاينة عدد الأمور الرئيسية في تقرير المراجع. وبما أن الإفصاح المالي غالباً ما يظهر خاصية القصور الذاتي وهي خاصية موثقة في الأدبيات الخاصة بالنماذج الديناميكية وعمليات العودة نحو التوازن (Anteneodo & Riera, 2005)، أي تأثر السلوك الحالي للمتغير بقيمه السابقة، فإن النموذج يفترض اعتمادية ذاتية تعبر عنها رياضياً من خلال تضمين المتغير المتأخر $KAM_{i,t-1}$ في المعادلة. وعليه تصاغ ديناميكية الإفصاح وفق نموذج بانل كالتالي:

$$KAM_{it} = \alpha KAM_{i,t-1} + \beta_1 BankSize_{it} + \beta_2 GDPGrowth_{it} + \beta_3 INF + \gamma Dummy_COV_t + \gamma Dummy_Big4_t + \mu_{it} + \tau_t + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل X_{it} متجه خصائص المراجع كحجم مكتب المراجعة، الانتماء إلى Big4، ويمثل γCOV_t متغير الجائحة كصدمة زمنية، فيما تلتقط μ_{it} الخصائص غير المرصودة الثابتة للبنوك، و τ_t التأثيرات العامة للسنة. ويتوقع أن يكون المعامل α موجباً ودالاً، بما يعكس الميل الطبيعي لاستمرار سياسات الإفصاح. ونظرًا لاحتمال وجود إشكالية الاندوجينيتي بين خصائص المراجع ودرجة الإفصاح حيث تعتمد مقاربة System-GMM لضمان تقدير غير متحيز، باستخدام تأخيرات داخلية Lags والتحقق من صلاحيتها من خلال اختبار Hansen وغياب الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية (Nezlobin, 2018).

تعتمد الطريقة المقترحة لقياس شدة الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة على منطق مفاده أن طول النص المخصص لكل أمر رئيسي يعكس، بدرجة معقولة، مستوى تعقيده وخطورته، وأن تراكم الإفصاحات المطولة داخل تقرير المراجع يؤدي إلى ارتفاع شدة المخاطر الكلية المدركة من قبل مستخدمي القوائم المالية. ويتسق هذا المنطق مع الأدبيات التي تشير إلى أن طول الإفصاح النصي يستخدم كمؤشر بديل (Proxy) لتعقيد المعلومات

وعدم تماثلها، وكذلك لارتفاع مستوى الجهد المبني والمخاطر المرتبطة بعملية المراجعة (Li, 2008; Loughran & McDonald, 2016; Lennox, Schmidt & Thompson, 2022). كما تؤكد دراسات خاصة بالأمور الرئيسية للمراجعة أن اختلاف طول وتفصيل الأمور الرئيسية يعكس تباين في المخاطر الجوهرية والأحكام المهنية للمراجع، لا سيما في القطاع المصرفي عالي التعقيد (Pinto & Morais, 2019; Sirois, Bédard & Bera, 2018). وكمرحلة أولى في عملية النمذجة لمؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية يتم حساب الطول النسبي لكل أمر رئيسي في البنك/ خلال السنة t وفق العلاقة التالية:

$$\frac{RL_{ijt}}{\sum_{j=1}^{KAM_{it}} RL_{ijt}} = RL_{ijt}^*$$

حيث يمثل RL عدد الكلمات المتعلقة بكل أمر رئيسي بحيث تسمح العلاقة أعلاه بتحويل أطوال الإفصاحات المطلقة إلى مقاييس نسبية داخل التقرير نفسه من أجل تقليل تحيزات الحجم وتحسين قابلية المقارنة بين الوحدات محل الدراسة (Kothari, Li & Short, 2009; Loughran & McDonald, 2011). ومن ثم يتم اشتقاق وزن الخطورة لكل أمر رئيسي كمرحلة ثانية لعملية احتساب المؤشر من خلال استخدام دالة غير خطية المدرجة أدناه والتي تعكس الطبيعة التصاعدية للمخاطر باعتماد معامل حساسية معتدل مقداره $\lambda=1.5$ حيث يستند هذا الإجراء إلى استخدام دالات القوى لتعظيم تأثير القيم المرتفعة مقارنة بالقيم الصغيرة خاصة وأنه قد تم تعديل القيم إلى أطوال نسبية من أجل التمييز بين العناصر الأعلى والأدنى أهمية خاصة عندما تكون التوزيعات غير متماثلة أو تحتوي على قيم قصوى ذات دلالة اقتصادية عالية (Rockafellar & Uryasev, 2002) وهو أسلوب معروف في نماذج قياس المخاطر المالية وتحليل الحساسية (Dowd, 2005; Jorion, 2007; Tsanakas & Desli, 2003). وعليه يحتسب وزن الخطورة لكل أمر رئيسي كما حسب العلاقة التالية:

$$RW_{ijt} = (RL_{ijt}^*)^\lambda, \lambda=1.5$$

وتم حساب متوسط أوزان الخطورة للإفصاح RW_{ij} بقسمة مجموع الأوزان على عدد الأمور الرئيسية n في التقرير المراجعة خلال العلاقة التالية:

$$RW_{ij} = \frac{RW_{ijt}}{n}$$

ثم تم ضرب متوسط أوزان الخطورة للإفصاح عن الأمور الرئيسية مع عدد عناوين الأمور الرئيسية المفصّل عنها من خلال العلاقة التالية:

$$KAM_{it} = RW_{it} \cdot KAM_{it_count}$$

يساعد مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية المعدل KAM_{it} في توحيد قياس أطوال الأمور الرئيسية ضمن تقرير المراجع من خلال تحويل طول كل أمر إلى قيمة نسبية تعكس أهميته مقارنة ببقية الأمور في نفس التقرير لجعل القيم قابلة للمقارنة بين البنوك والفترات الزمنية المختلفة من خلال خفض تأثير القيم الشاذة للأطوال الاستثنائية التي قد تؤدي إلى تحيزات في تقدير مؤشر الكلي. وبذلك يحقق المؤشر توازناً بين شدة الإفصاح وتعقيد الأمور الرئيسية، ويضمن أن يعكس المؤشر المركب المخاطر النوعية والكمية بطريقة أكثر اتساقاً واستقراراً مما يجعل النتائج الناتجة عن نماذج القياس الديناميكية أكثر موثوقية ودقة في تفسير سلوك الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجع في القطاع المصرفي.

جدول (2): متغيرات نموذج الدراسة

رقم	المتغير	الوصف	نوع البيانات	الفترة الزمنية المطلوبة	ملاحظات	المصدر
1	KAMs	مؤشر الأمور الرئيسية المفصّل عنها في تقرير المراجع لكل بنك	رقعي	محسوب سنوي	يحسب من خلال الطول (RL) ودرجة الخطورة (RW) لكل مسألة	تقارير المراجعة لكل سنة ولكل بنك
	طول النص (RL)	إجمالي عدد الكلمات أو الأسطر لكل مسألة KAM	رقعي	سنوي	لتحليل شدة الإفصاح	
	وزن الخطورة (RW)	تصنيف مستوى خطورة كل KAM حسب معامل الحساسية	رقعي	سنوي	تحويله لمؤشر مركب مع RL ومعدل الحساسية	
2	حجم مكتب المراجعة	فئة المكتب (Big4 / غير Big4)	تصنيفي	سنوي	لتحديد تأثير حجم المكتب على الإفصاح	
3	جائحة كورونا (COV)	تأثير الجائحة على البنك (صدمة خارجية)	تصنيفي	سنوي 2020-2022	1 للفترة المتأثرة، 0 قبل الجائحة	سنوات انتشار الجائحة
4	حجم البنك	الربحية إلى إجمالي الأصول	رقعي	سنوي	معدل الربح إلى قيمة الأصول البنكية	التقارير المالية لكل بنك
	الربحية	الأرباح	رقعي	سنوي	لكل بنك	
	قيمة الأصول	قيم الأصول في البنوك	رقعي	سنوي	لكل بنك	
5	النمو الاقتصادي	معدل نسبي	رقعي	سنوي	لكل سنة	قاعدة بيانات
6	معدل التضخم	معدل نسبي	رقعي	سنوي	لكل سنة	البنك الدولي

ملاحظة: هذه البيانات تخص مجموعة من البنوك في المملكة وما يتعلق بها من تقارير المراجعة لعشر سنوات تتضمن فترة جائحة كورونا.

عينة الدراسة ومتغيراتها:

تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير المتغيرات البنكية والاقتصادية على الأمور الرئيسية (Key Audit Matters – KAM) المعلنة في البيانات المالية للبنوك السعودية. وتتكون عينة الدراسة من عشرة بنوك سعودية رائدة وهي: بنك الاستثمار، بنك الأهلي، بنك الأول، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بنك الراجحي، بنك الرياض، البنك العربي، البنك الفرنسي، وبنك الإنماء، وتشمل الفترة الزمنية من عام 2015 إلى عام 2024. حيث تم اختيار القطاع المصرفي نظراً لأهميتها في الاقتصاد السعودي وحجم أعمال المصارف السعودية المتنوع. وتشمل الدراسة مجموعة من المتغيرات الرئيسية ممثلة بمؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية، وحجم البنك محسوباً كنسبة الربحية إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية كنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ومعدل التضخم السنوي لتقييم تأثير البيئة الاقتصادية على الإفصاح البنكي، وكذا الإطار الزمني لجائحة كورونا لرصد تأثير الجائحة على مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية.

جدول (3): المؤشرات الوصفية لعينة الدراسة

العدد	المتغير	الرمز	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية	KAM	100	1.06	0.03
2	النمو الاقتصادي	GDP (%)	10	2.50	3.45
3	معدل التضخم	CPI (%)	10	0.85	1.30
4	جائحة كورونا	COV	100	0.33	0.47
5	حجم مكتب/ شركة المراجعة	Big4	100	0.44	0.50
6	حجم البنك	Bank_Size	100	0.021	0.008

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل RStudio.

نتائج الدراسة الميدانية:

عرض النتائج الوصفية:

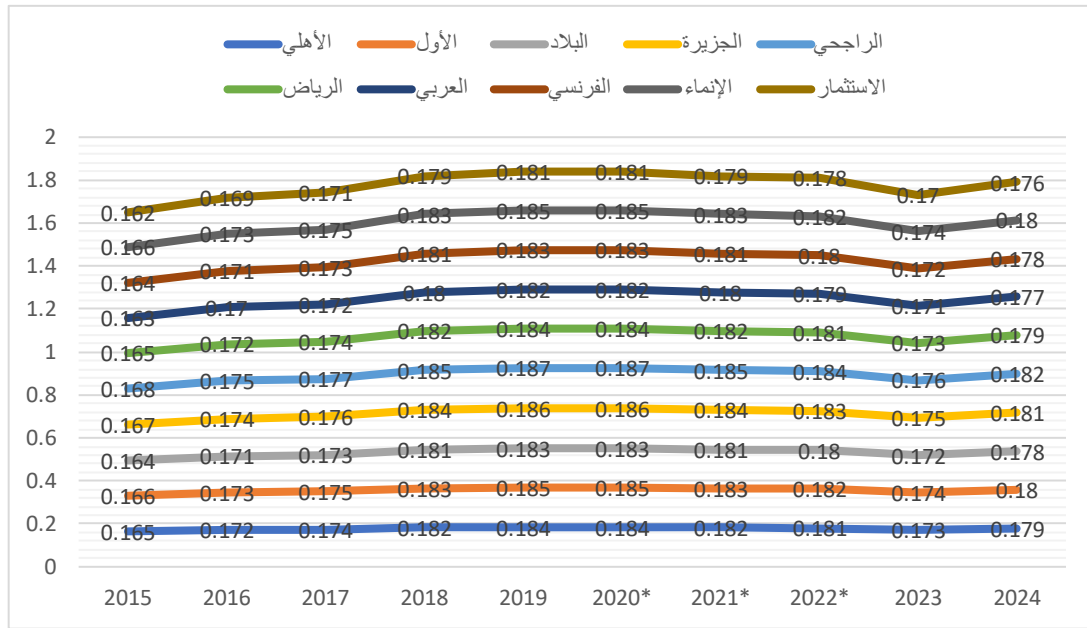
يمثل جدول 4 مؤشرات الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير المراجعة للبنوك السعودية المدرجة في البورصة، ويظهر أن بنك الراجحي والبنك الجزيرة يسجلان أعلى مؤشر إفصاح عبر معظم السنوات مما يعكس حجم نشاطهما الكبير وتعقيد العمليات المصرفية، وبالتالي يمكن القول أن حجم النشاط والعمليات تطرح الحاجة إلى إفصاح أوسع من قبل المراجعين. في المقابل فقد سجل بنك الاستثمار والبنوك الصغيرة مثل العربي والفرنسي أدنى قيمة لمؤشرات الإفصاح عن الأمور الرئيسية، ما يشير إلى أن معدل النشاط ليس كبيراً أو أن سياسات الإفصاح للمراجعين في تقاريرهم كان أكثر تحفظاً. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية البنوك السعودية تتراوح مؤشرات الإفصاح عن الأمور الرئيسية لديها بين 0.17 و 0.19، مما يعكس مستوى متوسط من الإفصاح عن الأمور الرئيسية في القطاع المصرفي المحلي. وبالنظر إلى فترة جائحة كورونا (2020–2022) فقد ارتفعت مؤشرات الإفصاح في جميع البنوك حيث سجلت زيادة واضحة في الوزن النسبي لكل أمر رئيسي، وهذا يدل على ارتفاع مستوى عدم اليقين والمخاطر المالية والاقتصادية والذي دفع المراجعين إلى توسيع نطاق الإفصاح والتفصيل في التقارير السنوية. ومن جهة أخرى يمكن القول إن الإطار الزمني للجائحة شكل ذروة في مستوى الإفصاح مما يعكس حساسية الإفصاح البنكي خلال الأزمات الاقتصادية والمالية. وبناء على هذه المقارنات يظهر أن مؤشرات الإفصاح عن الأمور الرئيسية تعكس بدقة الخصائص البنكية المختلفة مثل الحجم والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن البنوك الكبيرة تسعى إلى الإفصاح بمستوى أعلى في حين تظل البنوك الأصغر أكثر تحفظاً.

جدول (4): مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية لكل بنك (2015–2024)

السنة	الأهلي	الأول	البلاد	الجزيرة	الراجحي	الرياض	العربي	الفرنسي	الإنماء	الاستثمار
2015	0.165	0.1663	0.1644	0.1679	0.1687	0.1652	0.1633	0.1649	0.1667	0.1625
2016	0.1722	0.1737	0.1712	0.1745	0.1754	0.1725	0.1706	0.1714	0.1735	0.1695
2017	0.1747	0.1751	0.1732	0.1766	0.1779	0.1744	0.1729	0.1735	0.1753	0.1714
2018	0.1822	0.1830	0.1815	0.1845	0.1854	0.1823	0.1807	0.1812	0.1836	0.1795
2019	0.1843	0.1855	0.1834	0.1864	0.1870	0.1846	0.1822	0.1837	0.1850	0.1812
2020*	0.1847	0.1857	0.1838	0.1866	0.1872	0.1847	0.1825	0.1838	0.1852	0.1813
2021*	0.1829	0.1832	0.1815	0.1848	0.1851	0.1828	0.1804	0.1817	0.1834	0.1796
2022*	0.1812	0.1826	0.1806	0.1835	0.1843	0.1816	0.1793	0.1802	0.1825	0.1788
2023	0.1731	0.1743	0.1722	0.1755	0.1763	0.1735	0.1716	0.1723	0.1743	0.1706
2024	0.1791	0.1805	0.1786	0.1812	0.1824	0.1793	0.1772	0.1781	0.1801	0.1764

* تشير إلى فترة كورونا.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل RStudio.



شكل (1): تطور مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية لتقارير المراجعة

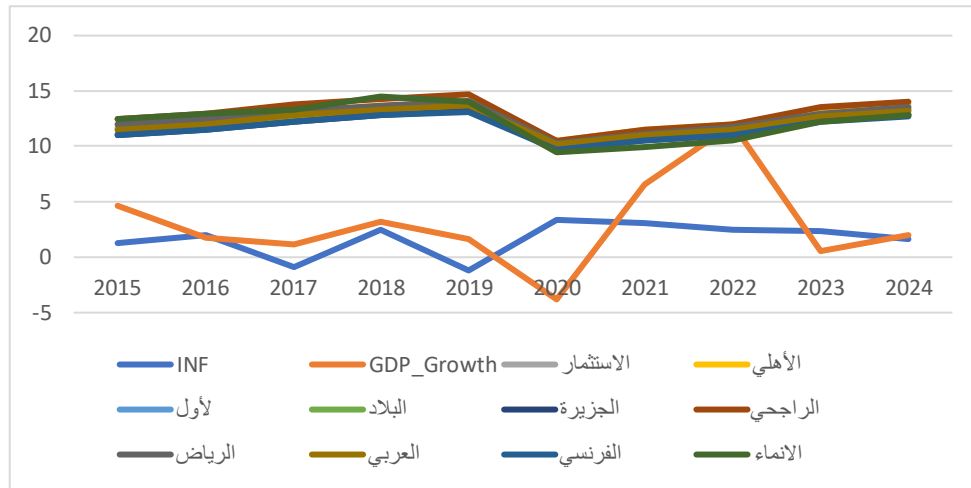
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على برمجية EXCEL.

يبين جدول (5) والشكل (2) تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي وانعكاسها ومن جهة ومعدلات الربحية من جهة أخرى للبنوك السعودية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، فقد اتسمت المرحلة السابقة للجائحة (2015-2019) باستقرار نسبي في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، الأمر الذي واكبه اتجاه تصاعدي منتظم في ربحية معظم البنوك، ولا سيما البنوك الكبرى مثل الراجحي والأهلي والرياض. إلا أنه خلال الفترة الزمنية لجائحة كورونا في عام 2020، سجل الاقتصاد السعودي شأنه شأن كل اقتصاديات العالم انكماشًا حادًا في معدل النمو بالتزامن مع ضغوط تضخمية وبالتالي تراجع ملحوظ لمعدلات الربحية لدى جميع البنوك محل الدراسة، بما يؤكد ارتفاع حساسية توليد الأصول البنكية للأرباح الأداء البنكي للصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. ومع بدء التعافي الاقتصادي وعودة النمو إلى مستويات إيجابية قوية، شهدت معدلات الربحية تحسنًا تدريجيًا لكن بدرجات متفاوتة بين البنوك. وتشير هذه النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يمثل المحدد الأكثر تأثيرًا في ربحية البنوك في حين يظل التضخم عاملاً مكملًا يتعاظم أثره خلال فترات الأزمات دون أن يكون العامل الحاسم في مسار الربحية على المدى المتوسط والطويل. للمؤسسات المالية بحكم تحكمها في معدلات الفائدة.

جدول (5): معدل التضخم والنمو الاقتصادي مقارنة بمعدل الربحية لكل بنك (2015-2024)

المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019*	2020*	2021*	2022	2023	2024
التضخم	1.2226	2.053	-0.83	2.4659	-1.192	3.372	3.0632	2.4740	2.3270	1.6879
معدل النمو	4.65	1.70	1.18	3.226	1.651	-3.80	6.519	12.00	0.54259	1.996502
الاستثمار	11.8	12.2	12.8	13.3	13.7	9.5	10.8	11.5	12.9	13.4
الأهلي	12	12.5	13.2	13.7	14	10.5	11.5	12	13.2	13.8
الأول	11.5	12	12.7	13.2	13.6	10.2	11	11.5	12.8	13.3
البلاد	11.2	11.8	12.5	13	13.4	10	10.8	11.3	12.5	13
الجزيرة	11	11.5	12.2	12.8	13.2	9.8	10.5	11	12.3	12.8
الراجحي	12.5	13	13.8	14.3	14.7	10.5	11.5	12	13.5	14
الرياض	12	12.5	13.2	13.7	14.1	10.3	11.2	11.8	12.9	13.5
العربي	11.5	12	12.8	13.3	13.7	10.2	11	11.5	12.7	13.2
الفرنسي	11	11.5	12.2	12.8	13.1	9.7	10.5	11	12.2	12.7
الانماء	12.5	13	13.3	14.5	14	9.47	9.99	10.52	12.21	12.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والتقارير المالية.



شكل (2): تطور معدل الربحية للبنوك مقارنة بالنمو الاقتصادي والتضخم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية EXCEL.

الارتباط الخطي المتعدد:

يبين جدول (6) نتائج الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، حيث تسمح هذه النتائج بتقييم طبيعة العلاقة الأولية بينها والكشف عن احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي قبل الانتقال إلى التقدير القياسي. ويتضح وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين مؤشر الإفصاح وحجم البنك (BankSize) بلغت (0.55)، مما يشير إلى أن البنوك الأكبر من حيث معدل الربحية إلى الأصول تميل إلى الإفصاح عن عدد أكبر من الأمور الرئيسية، وهو ما ينسجم مع ارتفاع درجة التعقيد والمخاطر في هذه البنوك. كما يظهر ارتباط موجب متوسط بين مؤشر الإفصاح والنمو الاقتصادي (GDP Growth) بقيمة (0.42) ما يعكس تأثير تحسين النشاط الاقتصادي على توسع العمليات البنكية وزيادة مجالات المخاطر التي يتعين على المراجعين التركيز عليها. وفي المقابل يسجل معدل التغير في التضخم ارتباطاً ضعيفاً مع مؤشر الإفصاح وبقيّة المتغيرات مما يدل على محدودية تأثيره المباشر على الإفصاح عن الأمور الرئيسية خلال فترة الدراسة. وبالنظر إلى كل من متغيري جائحة كورونا وحجم مكتب المراجعة فقد حققا ارتباطاً ضعيفاً إلى متوسطة مع مؤشر الإفصاح مما يقود إلى القول أن تأثيراتها كانت ظرفية ومؤسسية دون خلق تداخل قوي مع المتغيرات الأخرى. كما تشير قيم معامل تضخم التباين (VIF) في الجدول أدناه إلى غياب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج، إذ جاءت جميع القيم أقل بكثير من العتبات الحرجة المعتمدة إحصائياً والمقدرة عادة بـ 5 كحد محافظ و10 كحد أقصى. ويتوافق ذلك مع نتائج مصفوفة الارتباط الخطي مما يدل على استقلالية نسبية للمتغيرات التفسيرية ويعزز موثوقية المقدرات القياسية ودقة تفسير العلاقات السببية ضمن النموذج المعتمد.

جدول (6): الارتباط الخطي المتعدد وقيم تضخم التباين VIF

المتغير	KAM	GDP	Δ Inflation	COV	Big4	Bank Size	معامل تضخم التباين VIF
KAM	1.00						-
GDP	0.42	1.00					1.32
Δ Inflation	0.18	0.10	1.00				1.05
COV	0.30	0.05	0.02	1.00			1.08
Big4	0.25	0.12	0.05	0.00	1.00		1.06
Bank Size	0.55	0.35	0.12	0.20	0.28	1.00	1.48

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل Rstudio.

اختبار الاستقرار:

يعرض جدول (7) نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة، وهو اختبار أساسي للتحقق من صلاحية السلاسل الزمنية وتفادي مشكلات الانحدار الزائف. وتوضح نتائج اختبارات الاستقرار أن غالبية المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة عند المستوى مما يعزز موثوقية النتائج القياسية المتوقعة. كما أظهرت نتائج الاختبار أن حجم البنك المقاس بنسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول يتمتع هو الآخر بخاصية الاستقرار مما يجعله مناسباً للإدراج مباشرة ضمن النموذج القياسي. كما أن معدل التضخم غير مستقر عند المستوى وتجاوزت القيم الاحتمالية الحدود المقبولة إحصائياً، إلا أنه يصبح مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول وهو ما يبرر استخدام التغير السنوي في التضخم بدلاً من مستواه المطلق. أما المتغيرات الخاصة بجائحة كورونا وحجم مكاتب المراجعة فهي مستقرة بطبيعتها نظراً لكونها متغيرات تصنيفية.

جدول (7): اختبار الاستقرار

المتغير	الرمز	(p-value)	ADF
مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية	KAM	0.051	0.048
النمو الاقتصادي	GDP (%)	0.018	0.010
معدل التضخم	CPI (%)	0.092	0.080
جائحة كورونا	COV	—	—
حجم مكتب/ شركة المراجعة	Big4	—	—
حجم البنك	Bank_Size	0.028	0.025

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل RStudio.

عرض نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها:

تقدير معالم نموذج بانل الديناميكي:

يعرض جدول (8) نتائج تقدير معالم نموذج البانل الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM والتي تظهر دلالة إحصائية موجبة لمعامل KAM-1 ما يقود الرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة على وجود أثر استمرارية في الإفصاح عن الأمور الرئيسية، حيث تميل مكاتب المراجعة إلى الاستمرار في هذا السلوك في الفترات اللاحقة لما يكون من اعتماد المدققين للمؤسسات المصرفية في السعودية على التقارير السابقة للمراجعة. كما تشير النتائج في الجدول 07 إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لمتغير النمو الاقتصادي على مؤشر الإفصاح، وهو ما يؤكد رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تفترض أن تحسن البيئة الاقتصادية يؤدي إلى توسع النشاط البنكي وزيادة تعقيد العمليات وبالتالي ارتفاع عدد الأمور الرئيسية التي يتعين على المراجع الإفصاح عنها. وفي السياق ذاته يظهر حجم البنك الممثل بعائد الأرباح إلى الأصول تأثيراً إيجابياً جوهرياً على مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية مما يدعم فرضية البديلة أن البنوك الأكبر والأكثر ربحية تواجه مستويات أعلى من المخاطر المحاسبية والتنظيمية وبالتالي تتطلب إفصاحاً أوسع من قبل المراجعين. أما بالنسبة لمتغير جائحة كورونا فقد اقرت النتائج برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهو ما يؤكد أن فترات الأزمات العالمية ذات التأثير الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع مستوى عدم التأكد والمخاطر مما يدفع المدققين إلى توسيع نطاق الأمور الرئيسية في تقارير التدقيق. وبالنسبة لمتغير الانتماء إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big4) فإن نتائج اختبار الفرضية تدعم الفرضية البديلة والتي تؤكد ارتباط حجم مكتب المراجعة خاصة تلك التي تمثل شركات التدقيق الكبرى بمستوى أعلى للإفصاح عن الأمور الرئيسية. وفي المقابل تبين النتائج أن معدل التغير في التضخم لا يحدث تأثيراً ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير التدقيق وهو ما يدل على ضعف تأثيره المباشر في قرارات الإفصاح داخل البنوك. ويعزى ذلك إلى طبيعة النشاط المصرفي الذي يقوم أساساً على عمليات التمويل والاستثمار المرتبطة بأسعار الفائدة بما يوفر هامشاً من المرونة في إعادة تسعير الأدوات المالية والحد من آثار الضغوط التضخمية. كما تسهم معايير الإبلاغ المالي الدولية في ترسيخ إطار محاسبي وافصاحي يتسم بالاستقرار والاتساق ولا سيما معيار عرض القوائم المالية IAS1 ومعايير الإفصاح عن المخاطر المالية IFRS9 وتصنيف وقياس الأدوات المالية IFRS 9. ويضاف إلى ذلك أن تطبيق معيار المحاسبة الخاص بالتضخم IAS 29 يظل مقصوداً على حالات التضخم المرتفع الأمر الذي يقلل من انعكاس التغيرات التضخمية المعتدلة على التقارير المالية ونتيجة لذلك يصبح الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير التدقيق أكثر ارتباطاً بالمخاطر الجوهرية وبالأحكام المهنية للمراجع الخارجي وأقل تأثراً بالتقلبات النقدية قصيرة الأجل.

جدول (8): تقدير معالم نموذج البانل الديناميكي

المتغير	الرمز	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة z	الدلالة الإحصائية	قرار الاختبار
مؤشر الإفصاح عن الأمور الرئيسية	KAM t-1	0.462	0.081	5.70	***	رفض
النمو الاقتصادي	GDP (%)	0.028	0.011	2.55	**	رفض
معدل التضخم	CPI (%)	0.009	0.007	1.29	غير دال	قبول
جائحة كورونا	COV	0.315	0.094	3.35	***	رفض
حجم مكتب/ شركة المراجعة	Big4	0.072	0.029	2.48	**	رفض
حجم البنك	Bank_Size	0.058	0.024	2.42	**	رفض
الثابت	Constant	0.214	0.067	3.19	***	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل RStudio.

تعتبر اختبارات صلاحية النموذج خطوة أساسية لضمان موثوقية نتائج تقدير نموذج البانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة GMM. فقد تم استخدام اختبارات Arellano-Bond للتوابع الذاتية واختبار Hansen للتحقق من صحة الأدوات وعدم وجود انحياز زائف حيث أظهرت النتائج (AR(1) دلالة إحصائية جوهرياً متوقعة تؤكد وجود ارتباط ذاتي في الفترة الأولى للمتغير التابع، بينما لم يظهر اختبار AR(2) دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المتأخرة المستخدمة كأدوات لا تسبب تحيزاً وبالتالي لا توجد مشكلة في الافتراضات الديناميكية للنموذج. أما بالنسبة لاختبار Hansen للأدوات فقد أعطى قيمة p-value عالية مما يشير إلى صحة الأدوات وعدم وجود مشكلة في الإفراط في التحديد.

جدول (9): اختبارات صلاحية النموذج

الاختبار	القيمة	القيمة الاحتمالية
Arellano Bond AR(1)	-2.41	0.016
Arellano Bond AR(2)	-0.87	0.384
Hansen Test	7.92	0.531
عدد المشاهدات	100	-
عدد البنوك	10	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برمجية التحليل RStudio.

خلاصة الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج ذات دلالة فيما يخص الإفصاح عن الأمور الرئيسية في تقارير مراجعة البنوك السعودية. وتبين من خلال التحليل أن مستوى الإفصاح وجودته لا يرتبطان بعامل واحد، بل يتشكلان في ضوء منظومة متداخلة من المؤثرات تشمل خصائص المراجع وطبيعة البنك محل المراجعة والظروف الاقتصادية السائدة إلى جانب ما قد يطرأ من أحداث استثنائية على البيئة المالية.

بالنسبة لدور المراجع، تظهر النتائج أن خصائصه المهنية تشكل عنصراً أساسياً في تفسير التفاوت القائم بين التقارير من حيث شمولية الإفصاح وعمقه. فقد اتضح أن المراجعين المنتمين إلى مكاتب التدقيق الكبرى، أو أولئك الذين راكموا خبرة مهنية طويلة ويتمتعون بتخصص واضح في القطاع المصرفي يميلون إلى تقديم تقارير أكثر تفصيلاً تعكس فهماً أعمق لطبيعة المخاطر البنكية وتعقيدها. كما أظهرت الدراسة أن سلوك الإفصاح لا يتسم بالعشوائية بل يتخذ طابعاً تراكمياً، إذ يستمر تأثير مستوى الإفصاح في الفترات السابقة على الفترات اللاحقة بما يشير إلى وجود قدر من الاستقرار والاتساق في ممارسات الإفصاح سواء على مستوى البنك أو المراجع.

وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة، كشفت النتائج أن فترات تحسن النمو الاقتصادي تتوافق مع توسع في نطاق الإفصاح عن الأمور الرئيسية وهو ما يمكن تفسيره بازدياد حجم النشاط البنكي وتعقد العمليات المالية خلال هذه الفترات، الأمر الذي يستدعي إبراز عدد أكبر من المخاطر الجوهرية في تقارير المراجعة. وفي المقابل لم يسجل معدل التضخم أثراً ذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح مما يوحي بأن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية قد يكون تأثيرها محدوداً مقارنة بالعوامل الداخلية للبنوك مثل حجمها وربحيتها وطبيعة نشاطها، والتي تبدو أكثر ارتباطاً بسلوك الإفصاح.

أما في فترات الأزمات فقد أبرزت النتائج الأثر الواضح للظروف الاستثنائية على محتوى تقارير المراجعة، حيث شهدت فترة جائحة كورونا ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية لدى مختلف البنوك. ويعكس ذلك تصاعد حالة عدم اليقين وازدياد المخاطر المالية والاقتصادية المصاحبة للآزمات. كما تبين أن استجابة المراجعين لهذه الصدمات تختلف باختلاف خصائصهم، إذ تميل مكاتب المراجعة الكبرى وذات الخبرة أو التخصص المصرفي إلى توسيع نطاق الإفصاح خلال فترات الأزمات، في حين يظهر قدر أكبر من التحفظ لدى المراجعين الأقل خبرة.

وعلى صعيد خصائص البنوك أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين حجم البنك من جهة، ومستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية من جهة أخرى. فالبنوك الأكبر حجماً والأعلى ربحية تميل إلى تقديم تقارير مراجعة أكثر تفصيلاً، تعكس تنامي المخاطر المحاسبية والتنظيمية المرتبطة بتعقيد عملياتها، في حين تتسم إفصاحات البنوك الأصغر بقدر أعلى من التحفظ. ويشير ذلك إلى أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية لا يقتصر على كونه استجابة لمتطلبات تنظيمية بل يمثل أداة تعبير عن مستوى المخاطر وتعقيد النشاط البنكي.

التوصيات:

تشير نتائج الدراسة إلى أهمية إسناد مهام المراجعة إلى مراجعين يمتلكون خبرة مهنية متينة وتخصصاً دقيقاً في القطاع المصرفي. فقد تبين أن حجم مكتب المراجعة ومستوى تنظيمه يعكسان بشكل مباشر على جودة الإفصاح عن الأمور الرئيسية. لذلك، يُنصح بأن تعتمد البنوك، خاصة تلك ذات العمليات المعقدة والواسعة النطاق، على مراجعين ذوي كفاءة عالية وخبرة متخصصة، كما هو الحال في مكاتب التدقيق الكبرى، لضمان الكشف الكامل والدقيق عن المخاطر الجوهرية.

وتبرز الدراسة أيضاً الحاجة إلى وضع سياسات إفصاح مؤسسية واضحة ومستقرة. فالإفصاح يعتمد في جزء منه على الممارسات السابقة المرتبطة بالأمور الرئيسية، مما يجعل من الضروري أن تكون هناك أطر داخلية مرنة وقابلة للتحديث وفق التغيرات الاقتصادية والبيئية، لتضمن استمرار تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة بمعلومات دقيقة وموثوقة.

تؤكد النتائج على أهمية الاستعداد المسبق لمواجهة الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة. فقد أظهرت جائحة كورونا تأثيراً واضحاً على مستوى الإفصاح عن الأمور الرئيسية، مما يوضح ضرورة اعتماد البنوك لخطط واضحة لإدارة الإفصاح خلال الأزمات، تشمل تحديد المجالات الأكثر حساسية وتوسيع نطاق الإفصاح عند الحاجة، بما يعكس حجم الصدمات المالية والاقتصادية المحتملة.

وفيما يتعلق بالشفافية تشدد الدراسة على ضرورة تعزيز مستوى الإفصاح لدى جميع البنوك، مهما كان حجمها. فالبنوك الكبرى مدعوة للاستمرار في تقديم إفصاحات تفصيلية تتناسب مع حجم نشاطها وتعقيد عملياتها، بينما ينبغي على البنوك الأصغر العمل تدريجياً على رفع مستوى الإفصاح، بما يعكس بدقة أكبر المخاطر المحاسبية، ويسهم في بناء ثقة المستثمرين والمساهمين وتحقيق توازن أفضل بين حجم النشاط وطبيعة الإفصاح.

كما تبرز الدراسة أهمية تطوير الكفاءات المهنية للمراجعين في مجال الإفصاح النوعي، نظراً لدوره الأساسي في تفسير الأمور الرئيسية وتمكين مستخدمي التقارير من فهمها بشكل صحيح. ومن هنا، يُنصح بتوفير برامج تدريبية متخصصة تركز على تحليل المخاطر المالية، وتقدير مستويات الخطورة، وصياغة تقارير مراجعة واضحة ومتربطة، تساعد غير المتخصصين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. وتشير النتائج أيضاً إلى القيمة المضافة لاعتماد الأساليب الكمية المتقدمة في تقييم جودة الإفصاح، من خلال استخدام مؤشرات مركبة مثل عدد الأمور الرئيسية، وطول النص، ودرجة الخطورة، إلى جانب نماذج البائل الديناميكية. ومن ثم، يُنصح الأكاديميون والممارسون في مجال المراجعة والتحليل المالي بتوظيف هذه الأدوات لتعزيز دقة التقييم وتحسين فعالية التوصيات الرقابية وسياسات التدقيق الداخلي والخارجي. كما تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز التعاون بين المراجعين والإدارة البنكية، لا سيما في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي. فالتواصل المنتظم وتبادل المعلومات يساعدان في تحديد المخاطر الجوهرية بدقة أكبر، ويعززان الإفصاح عنها بشفافية ومسؤولية، بما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية. وفي سياق الأزمات الاقتصادية والمالية، توصي الدراسة باستحداث ملحقات خاصة في تقارير المراجعة، لتفصيل المخاطر المالية التي تحيط بالقطاع المصرفي، مع التركيز على الأمور الرئيسية المرتبطة بهذه المخاطر، مما يوفر لمستخدمي التقارير رؤية أوضح للتحديات القائمة. وفي سياق حوكمة الشركات، فإن الدراسة توصي بالتركيز على إرساء حوكمة رشيدة للبنوك لغاية تعزيز عملية الإفصاح عن الأمور الرئيسية لاسيما وأن مغير الحوكمة يلعب دور جوهري من خلال لجان التدقيق في رفع مستوى الإفصاح في تقارير التدقيق.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- عبد الحكيم، محمد اسماعيل. (2010). *أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية: دراسة تحليلية تطبيقية* [أطروحة ماجستير، جامعة النيلين].
- بداوي، أبو القاسم حمدي (2019). النمذجة بالمعادلات التفاضلية وتطبيقاتها في العلوم الاقتصادية. *دفاثر اقتصادية*، 10 (1)، 174-184.
- حسين، ايمان عثمان عبدالله. (2024). المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي). *أبحاث إقتصادية معاصرة*، 7 (2)، 307-320.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdelfattah, T., Elmahgoub, M., & Elamer, A. A. (2021). Female audit partners and extended audit reporting: UK evidence. *Journal of Business Ethics*, 174(1), 177–197. [DOI]
- Akrimi, N. (2021). The impact of coronavirus pandemic on audit quality: The perceptions of Saudi auditors. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(1).
- Al Lawati, H., & Hussainey, K. (2022). The determinants and impact of key audit matters disclosure in the auditor's report. *International Journal of Financial Studies*, 10(4), Article 107. [DOI]
- Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., & Hussainey, K. (2021). Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality. *International Journal of Accounting and Information Management*, 29(1), 169–178.
- Alduneibat, K. A. (2024). Factors affecting the level of key audit matters disclosure: Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 20(2). [DOI]
- Alsmairat, Y. Y., Yusoff, W. S., Ali, M. A., & Ghazalat, A. N. (2019). The effect of audit tenure and audit firm size on the audit quality: Evidence from Jordanian auditors. *International Journal of Business and Technopreneurship*, 9(1), 15–24.
- Anteneodo, C., & Riera, R. (2005). Additive-multiplicative stochastic models of financial mean-reverting processes. *Physical Review E—Statistical, Nonlinear, and Soft Matter Physics*. 72(2), 026106. [DOI]
- Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations. *Review of Economic Studies*, 58(2), 277–297. [DOI]
- Asmara, R. Y. (2016). Effect of competence and motivation of auditors on the quality of audit: Survey on the external auditor registered public accounting firm in Jakarta in Indonesia. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 4(1), 43–76.
- Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S. (2003). Auditor industry specialization and earnings quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 22(2), 71–97. [DOI]
- Bauwhede, V. H., Willekens, M., & Gaeremynck, A. (2003). Audit firm size, public ownership, and firms' discretionary accruals management. *The International Journal of Accounting*, 38(1), 1–22. [DOI]
- Bircan, G. (2025). *The effects of hyperinflation on financial reporting and audit practices: Evidence from Türkiye*. *Journal of Research in Business*, 10(1), 166–194. [DOI]

- Breesch, D., & Branson, J. (2009). The effects of auditor gender on audit quality. *The Journal of Accounting Research and Audit Practices*, 8, 78–107.
- Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models. *Journal of Econometrics*, 87(1), 115–143. [DOI]
- Christensen, B. E., Glover, S. M., & Wolfe, C. J. (2014). Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(4), 71–93. [DOI]
- Cordos, G. S., & Fülöp, M. T. (2015). New audit reporting challenges: auditing the going concern basis of accounting. *Procedia Economics and Finance*, 32, 216–224. [DOI]
- Crucean, A. C., & Hategan, C. D. (2021). Effects of the COVID-19 pandemic estimated in the financial statements and the auditor's report. *Audit Financiar*, 19(161), 105–118. [DOI]
- De Angelo, L. E. (1981). Auditor size and auditor quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3(3), 183–199.
- Diab, A. A. (2021). The implications of the COVID-19 pandemic for the auditing and assurance processes. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, 24, 1–8.
- Dowd, K. (2007). *Measuring market risk* (2nd ed.). John Wiley & Sons
- Financial Reporting Council. (2020). *Guidance on audit issues arising from the COVID-19 (coronavirus) pandemic*. www.frc.org.uk
- Francis, J. R., Maydew, E. L., & Sparks, H. C. (1999). The role of big 6 auditors in the credible reporting of accruals. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 18(2), 17–34. [DOI]
- Gul, A., Wu, D., & Yang, Z. (2013). Do individual auditors affect audit quality? Evidence from archival data. *The Accounting Review*, 88(6), 1993–2023. [DOI]
- Hay, D., Shires, K., & Van Dyk, D. (2021). Auditing in the time of COVID – the impact of COVID-19 on auditing in New Zealand and subsequent reforms. *Pacific Accounting Review*, 33(2), 179–188. [DOI]
- Hegazy, M., & Kamareldawla, N. (2021). Key audit matters: did IAASB unravel the knots of confusion in audit reports decisions? *Managerial Auditing Journal*, 36(8), 1025–1052. [DOI]
- IAASB. (2015). *International Standard on Auditing 701: Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report*. International Auditing and Assurance Standards Board.
- Khodadadi, V., Vaez, A., & Alisufi, H. (n.d.). Investigating the effect of inflation disclosure on improving the information content of financial reporting. *International Journal of Financial Research*, 5(3). [DOI]
- Kivits, R., & Sawang, S. (2021). *Stakeholder theory*. In *The Dynamism of Stakeholder Engagement* (pp. 1–23). Springer
- Köhler, A. G., Ratzinger-Sakel, N. V., & Theis, J. C. (2020). The effects of key audit matters on the auditor's report's communicative value: Experimental evidence from investment professionals and non-professional investors. *Accounting in Europe*, 17(2), 105–128. [DOI]
- Lennox, C. (1999). Are large auditors more accurate than small auditors? *Accounting and Business Research*, 29(3), 217–227. [DOI]
- Lennox, C., Schmidt, J. J., & Thompson, A. (2022). Are expanded audit reports informative to investors? Evidence from the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 28(2), 497–532. [DOI]
- Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2–3), 221–247. [DOI]
- Loughran, T., & McDonald, B. (2011). When is a liability not a liability? Textual analysis, dictionaries, and 10-Ks. *The Journal of Finance*, 66(1), 35–65. [DOI]
- Loughran, T., & McDonald, B. (2016). Textual analysis in accounting and finance: A survey. *Journal of Accounting Research*, 54(4), 1187–1230. [DOI]
- Lowensohn, S. H., Johnson, L. E., Elder, R. J., & Davies, S. P. (2007). Auditor specialization, perceived audit quality, and audit fees in the local government audit market. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26(6), 705–732. [DOI]
- Moroney, R., Phang, S.-Y., & Xiao, X. (2021). When do investors value key audit matters? *European Accounting Review*, 30(1), 63–82. [DOI]
- Nezlobin, A. (2018). Dynamic investment models in accounting research. *Foundations and Trends® in Accounting*, 12(3), 216–297. [DOI]

- Nickell, S. (1981). Biases in Dynamic Models with Fixed Effects. *Econometrica*, 49(6), 1417–1426. [DOI]
- Nguyen, L. A., & Kend, M. (2021). The perceived impact of the KAM reforms on audit reports, audit quality and auditor work practices: stakeholders' perspectives. *Managerial Auditing Journal*, 36(3), 437–462. [DOI]
- Özcan, A. (2021). What factors affect the disclosure of key audit matters? Evidence from manufacturing firms. *Uluslararası Yönetim İktisat ve İşletme Dergisi (International Journal of Management Economics and Business)*, 17(1), 149–161. [DOI]
- Pinto, I., & Morais, A. I. (2019). What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 30(2), 145–162. [DOI]
- Rockafellar, R. T., & Uryasev, S. (2002). Conditional value-at-risk for general loss distributions. *Journal of Banking & Finance*, 26(7), 1443–1471. [DOI]
- Sirois, L. P., Bédard, J., & Bera, P. (2018). The informational value of key audit matters in the auditor's report: Evidence from an eye-tracking study. *Accounting Horizons*, 32(2), 141–162. [DOI]
- Tsanakas, A., & Desli, E. (2003). Measurement and pricing of risk in insurance markets: *An International Journal*, 25(6), 1653–1668.
- Yang, S., Liu, Y., & Mai, Q. (2018). Is the quality of female auditors better? Evidence based on the Chinese A-share market. *China Journal of Accounting Research*, 11(4), 325–350. [DOI]